بالعبد للمرة قال ابو عمر اشبه بحنايته

القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره

مالك انه لم يعلم عندنا فيمن استهلك شيئا من الحيوان بغير اذن صاحبه ان عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه ان يوجد مثله من الحيوان ولا يكون له ان يعطي صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان وكان عليه قيمته يوم استهلكه القيمة اعدل في ذلك فيما بينهما في الحيوان والعروض لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن اعتق شركا له في عبد قيمة حصة شريكه دون حصة من عبد مثله وقيمة العدل في الحقيقة مثل وهذا هو الصحيح المشهور عن مالك وعنه ايضا كابي حنيفة والشافعي وداود لا يقضي بالقيمة في شيء لا عند عدم المثل الظاهر قوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به والحديث عايشة ما رايت صانعا مثل صفية صنعت للرسول لتصنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فغضت به فعرفت فكسرت الاناء فقال اناء مثل اناء وطعام مثل طعام وفي رواية فقالت ما كان اوحش الرسول والقصعة تحتي فرعوا فدفع القصعة الصحيحة الى الرسول وحبس المكسورة والحاجب ابو عمر بان حديث انس فقضى صحيح من حديث القصعة فهو اولى والباجي بان يوسف امهات المومنين وما فيها من اناء وطعام لم يكن على الله عليه وسلم فيفعل في ذلك ما شاء ويرضى من ذلك ما شاء ومن استهلك شيئا من الطعام بغير اذن صاحبه فانما يرد على صاحبه مثل طعامه مكيلته من صنفه ان علمت مكيلته والا فقيمته لانه لو دفع اليه مثل حزرها لم يامن من التفاضل في الطعام وانما الطعام بمنزلة الذهب والفضة وعليه في ذلك كله مثله اتفاقا وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق بين ذلك السنة والعمل المعمول به واذا استودع الرجل مالا فابتاع به لنفسه ورخص فيه فان ذلك الربح له لانه ضامن للمال حتى يودي به الى صاحبه هذا قول مالك وجماعة وقال ابو حنيفة والحزرد تصدق بالربح ولا يطيب له وقال الشافعي اذا اشتري بمال بغير عينه ونقد المضروب او الوديعة فالربح له وان اشتراه بالمال بعينه خير ربه بين اخذ المال والسلعة والربح له وقالت طايفة الربح على كل حال لرب المال

القضاء فيمن ارتد عن الاسلام

مالك عن يزيد بن ابي مسلم مولى لآل عبد جميع الرواة وهو موصول في البخاري والسنن الاربع من طريق ابو بعفر عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه اي انتقل من دين الاسلام الى غيره بقول او فعل او عمد او في حالة من ذلك فاضربوا عنقه اي بعد الاستتابة وجوبا كما جاء في الصحيحة او ندبا على ظاهره لكن في الزيادة ما يظهر عليهم كما قال الامام ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى بضم النون نظن والله اعلم ما اراد بقتله من غير دينه فاضربوا عنقه ان من خرج عن الاسلام اذ هو الدين المعتبر الى غيره مثل الزنادقة فرقوا اشاعهم من كل من اسر الكفر دينا غير الاسلام من يهودية او نصرانية او مجوسية او صابئية او عبادة شمس وقمر او نحو فان اولياء اذا ظهر

عليهم قتلوا ولم يستتابوا لانه لا تعرف توبتهم وذلك انهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون باظهار الاسلام فلا اري ان يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم اي تلفظهم بالاسلام اذ كانوا يقولونه قبل الظهور عليهم فلم يرجعوا بعده عما كانوا عليه فيحتمل قتلهم وقال الشافعي تقبل توبتهم ولا يحتمل القولان واما من خرج من الاسلام الى غيره واظهر ذلك فانه يستتاب ثلاثة ايام ما راجع ولا عطش فان تاب والا قتل بضرب عنقه وذلك لانوا قوما كانوا على ذلك رايت ان يدعوا الى الاسلام ويستتابوا فان تابوا قبل موجدة ذلك منهم وان لم يتوبوا لم يستتابوا قتلوا ولم يعن بضم الياء وفتح النون مبني للمجهول وبفتح الياء وكسر النون للفاعل اي لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم من خرج من اليهودية الى النصرانية والمن النصرانية الى اليهودية ولا من يغير دينه من اهل الاديان كلها الى غير الاسلام فمن خرج من الاسلام الى غيره واظهر ذلك قد دل الذي عني يا لينا للفعول والفاعل به اي الحديث المذكور والله اعلم وروي ابن عبد الحكم ان الامام قتل الذي حاد اي غير دينه عملا بظاهر الحديث لان الذمة اذا انعقدت له على ان يبقى على ما هو عليه من الدين فلما خرج عنه عاد كالحربي وروي المزني عن الشافعي ان الامام مخير فيه من كونه كالحرب وعلله بما ذكر ويستثنى من عموم الحديث من غير دينه ظاهرا الكن مع الاكراه لقوله تعالى لا اكراه في الدين وقد نبه عليه مطيش بالاعمان وشمل عمومه الرجل والمراة باجماع والمراة وعليه الجمهور الا ابا حنيفة والمشهور وخصه الحنفية بالذكر النهي عن قتل النساء فكما لا تقتل فالكفر الاصلي لا تقتل في الكفر الطاري وان من شرطية لا نعم المؤنث وتغلب بان ابن عباس روي الفضة قال تقتل المرتدة وقتل ابو بكر في خلافته امراة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر عليه احد وفي حديث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال ايما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه وايما امراة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضربت عنقها وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير وفي حديث قصة روي البخاري وغيره عن عكرمة قال اتي علي بزنادقة فاحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت انا لم احرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه زاد احمد وابو داود والنسائي فبلغ ذلك عليا فقال ويح ام ابن عباس وفي مختصر الامام لم يرض اعتراضه عليه وراى ان النهي للتنزيه لان عليا كان يرى جواز التحريق وكذا خالد بن الوليد وغيرهما تشديدا على الكفار ومبالغة في الانكاية والنكال ولا يعارض ذلك ما روي فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس لان تصديقه من حيث التنزيه لكن قال ابو عمر قد روينا من وجوه ان عليا انما احرقهم بعد قتلهم روي لقعنبي عن عثمان الانصاري قال جاء ناس من الشيعة الى علي فقالوا يا امير المومنين انت هو قال من انا قالوا انت هو قال ويلكم من انا قالوا انت ربنا قال ويلكم ارجعوا وتوبوا فابوا فضرب اعناقهم ثم قال لرابع فيهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)